بحث رقم ٤٤

أضواء على المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف

د. عمر عبد العزيز العاني*

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وعلى نبيّه المصطفى وآله الأطهار وصحبه الأبرار.

وبعد! فهذه أضواء لا تعدو عنوانها والتزامها في كونها ومضات وأضواءاً لموضوع طويل سيره، بعيد غوره، ألمحت إلى معالمه العريضة بدراسة وصفية تكشف أكثر مما تعلّل، هي أشبه بدراسة المؤرخ الذي يدرس ما هو كائن وليس كدراسة الفقيه الذي يدرس ما ينبغي أن يكون.

وهذا النمط من الدراسات يعد تمهيداً لدراسات أعمق، ويفتح الأبواب لآفاق أوسع من حيث كونه الحلقة الأولى في السلسلة.

وقد تعرّضت في بحثي – هذا – إلى شرح السنّة العام في أسباب ظهوره ومراحله التي مرّ بها، ثم خصّصت الشرح الفقهي بدراسة أسبابه وأطواره، وأنهيت المباحث بمبحث تعرّضت فيه للمنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف بدراسة الانتماءات المذهبية الفقهية للشرّاح وطبقاتهم الفقهية،ثم دراسة الآثار الفقهية التي أضفاها الفقهاء الشراح على مستوى الفقه المقارن والفقه المذهبي وتنازع مناهجهم بين صنعة الحديث وصنعة الفقه.

وجاءت الخاتمة مشيرة إلى بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أرجو أن تكون حسنات البحث مشكورة وسقطاته مغفورة، والحمد لله في المبتدى والمنتهى.

* قسم الدراسات الإسلامية / كلية الآداب، جامعة البحرين، مملكة البحرين: dromar62@maktoob.com

المبحث الأول: شرح الحديث الشريف العام

ظهور وأطواره

إن مما استقر العلم به لدى الباحثين أن السنة النبوي الشريفة لم تدون في عهد الرسول الكريم ولا عهد الصحابة من بعده. وإنما ظهرت فكرة التدوين أيام حكم الخليفة الزاهد عمر عبد العزيز وبالتحديد في عام ١٠٠ للهجرة[١].

ونظراً لهذا التأخر في تدوين السنة الشريفة فإن تدوين شرحها متأخر بالضرورة ولكن كما كان نص الحديث الشريف يروى شفاهاً ويكتب بعضه القليل فإنّ الشرح كان أيضاً يروى شفاهاً ويكتب بعضه القليل. لكن كل ذلك لم يشكل ظاهرة في التدوين في المتن أو في الشروح

وهذا البحث يتضمن مطلبين، هما:

١ – أسباب ظهور شرح الحديث.

٢ – المراحل التي مر بها شرح الحديث.

فإلى توضيح ذلك:

المطلب الأول: أسباب ظهور شرح الحديث الشريف:

ظهور شروح الحديث الشريف جاء مواكباً – من حيث العموم – حركة التدوين في علوم الشريعة الإسلامية كالحديث والفقه وغيرهما.

ولعل هناك أسباباً مشتركة أدت في عمومها إلى ظهور حركة التأليف وهي تصدق على شرح الحديث كما تصدق على غيرها من المعارف والعلوم كالتفسير والفقه ونحو ذلك.

ويمكن أن نستجلي ذلك ونستوضحه بالأسباب الآتية[٢]:

أولاً: السبب اللغوي:

ويعود هذا السبب إلى عوامل: منها اتساع رقعة الأقاليم الإسلامية، ودخول شعوب أخرى غير العرب في هداية الإسلام، واختلاط القبائل والشعوب، كل ذلك أدى إلى ظهور

[١] محمد مصطفى شلبي، **المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي**، ٢٤٢.

[٢] ينظر: د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ٨٢ – ٨٦.

اللحن في اللغة العربية لغة القرآن والحديث الشريف وانتشر الجهل بأساليبها وتراكيبها ومعانيها، وهذا الأمر من شأنه أن يجعل فهم الحديث عسيراً غير يسير، وقد تصدّت لهذه المهمة جهود العلماء بالشرح والتوضيح.

ثانياً: تدوين السنة النبوية الشريفة:

ويعود هذا الأثر أو السبب إلى أن تدوين السنة كان مدعاة لتدوين الشرح والإيضاح لإزالة الإبهام، وفك الإشكال، وإتمام النقص في مقارنة الراويات وغير ذلك من مهام الشراح ووظائفهم.

ثالثاً: ظهور المذاهب الفقهية:

وقد كانت هذه المذاهب أوازعا وأنواعاً في الأصول والقواعد وطرق استنباط الأحكام كالمدرسة الأثرية (الحديثية) في الحجاز، ومدرسة الرأي في العراق، ومن كليهما تشكلت مدرسة ثالثة تجمع بين المنهجين، وتقارن بين الطريقتين، مما لسنا بسبيل تفصيله وتأصيله وهذا – بطبيعته – يستلزم ظهور حركة الشرح والتوضيح للحديث الشريف من حيث كونه المصدر الثاني – بعد القران الكريم– للفقه الإسلامي.

والفقه الإسلامي متجدد مع كل جديد من نظم وأعراف، وحاضر مع كل واقعة أو نازله من أحداث ووقائع، ومستشرف لما يتوقع حصوله ويظن حدوثه ونزوله. وكل ذلك يدعو إلى التأمل والنظر والاستنباط في فهم الحديث، وفقه مقاصده، ومعرفه أهدافه.

وإذا كان هذا في عصور الاجتهاد والبناء فإنّ عهود التقليد كانت داعية لشرح الحديث من أجل خدمة المذهب ونصرته وتلمس الأدلة له. وهذا من كبرى أسباب شرح الحديث ظهوراً وانتشاراً وتعدداً.

رابعاً: التقرب إلى الله عز وجل:

وهذه غاية عظيمة، ومقصد سامٍ، فالنظر في الحديث الشريف عبادة، وفهمه وتفهيمه علم شريف يتقرب به الشارح المعلم، والقاريْ المتعلم إلى الله سبحانه وتعالى بل العلم من أجلّ الطاعات، وأفضل القربات التي يسلك سبيلها العلماء الربانيون.

ونجد في مقدمات بعض شروح الحديث الشريف ذكر هذا المقصد[1].

[1] ينظر للتمثيل: **مقدمة النووي على مسلم**، ٣/١؛ **ومقدمة ابن حجر في كتابه فتح الباري**، ١٥/١.

خامساً: الاستجابة لرغبات الطالبين:

وهذا الأمر شاع ذكره في كثير من مصنفات العلوم والفنون أن المؤلف يذكر في مقدمة كتابه انه كتبه استجابة لرغبة من أقرانه العلماء، أو تلاميذه النجباء، فيستجيب المؤلف إكراماً للطلب، أو اقتناعاً بضرورة ما عرض عليه. ونجد الإمام الخطابي في شرحه على سنن أبي داود والعلامة شرف الحق في شرحه على أبي داود أيضاً يصرحان بهذا السبب في مقدمة كتابيهما[1].

سادساً: التنافس العلمي:

وهو أمر محمود الغاية، شريف المقصد في أصله، ولا يحاسب على النيات إلا الله المطلع على خفايا ما تكنه الأنفس، وتضمره القلوب. ولكن من حيث العموم فإنّ التنافس في العلم ونشره بالتأليف والتدوين كان ولا يزال من سمات العلماء. وشرح الحديث كان له نصيب في التأليف والتصنيف بسبب هذه المنافسة فكثرت فيه الكتب، وتبارى في تنوعها العلماء فبلغت من الكثرة ما تشهد به مكتبات العالم الإسلامي وغير الإسلامي (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون).

المطلب الثاني: المراحل التي مرّ بها شرح الحديث الشريف:

شرح الحديث الشريف كأي علم آخر مرّ بأطوار نشوء وارتقاء وتوقف وانحدار ونهوض مرة أخرى.. وهكذا. ومن البدهيات التي لا تقبل المراجعة أن الحضارات تتأثر بالأحداث المحيطة بها، وهي تنمو وتمرض وتصحو ويصيبها ما يصيب الكائنات الحية . وبخصوص الشرح العام للحديث الشريف يمكن أن نرصد مراحله التي مرّ بها بالتوضيح الأتي[2]:

المرحلة الأولى: وتبدأ من بدايات ظهور شرح السنة الشريفة، ومن خلال مؤلفات لم تصلنا وإنما كانت من جملة مفقودات التراث الإسلامي، وقد حفظت لنا فهارس المخطوطات وكتب التراجم أسماءها وأسماء مؤلفيها. وهذه المرحلة تبدأ من نهايات القرن الثاني الهجري وحتى الربع الأخير من القرن الرابع الهجري.

ومن أقدم ما وصل إلينا هو شرح عبد الله بن نافع المتوفى عام ١٨٦هـ[3]، ويليه عبد الله بن وهب المتوفى ١٩٧هـ[4]، وعيسى بن دينار المتوفى ٢٣٢هـ[5]، و عبد الملك بن حبيب المتوفى

---

[1] الخطابي، **معالم السنن**، ٤/١. شرف الحق، **عون المعبود في شرح أبي داود**، ٢/١.

[2] ينظر د/ الفيضي، **الاتجاهات الفقهية**، ٨٧- ٨٩.

[3] ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ١٣١. القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٢٠٠/١.

[4] **الديباج**، ١٩٣. **ترتيب المدارك**، ٢٠٠/١.

[5] **ترتيب المدارك**، ٢٠١/١.

٢٣٩هـ[١]، وحرملة بن يحيى المتوفى ٢٤٣هـ[٢].

وأحمد بن عمر بن السرح المتوفى ٢٥٠هـ[٣]، ومحمد بن سحنون المتوفى٢٥٦هـ[٤]، ويحيى بن زكريا المتوفى ٢٥٩هـ[٥]، ويحيى بن شراحيل المتوفى ٣٧٢هـ[٦].

ونلاحظ – هنا– أن جميع ما تقدم من أسماء لكتب كانت في شرح كتاب الإمام مالك الموطأ. وأن الأعلام كانوا من المذهب المالكي. وربما تعود هذه الملاحظة لتقدم كتاب الإمام مالك في زمن التأليف.

المرحلة الثانية: وتبدأ من القرن الرابع الهجري وحتى القرن الثامن وفي هذه القرون الأربعة نشط التأليف في المصنفات بمختلف العلوم والمعارف. ومصنفات شرح الحديث الشريف من جملة تلك المصنفات .. ولهذه المرحلة امتيازات يمكننا الوقوف عليها في الآتي[٧]:

١– كثرة التصنيف في شرح موطأ الإمام مالك. وتعد هذه المرحلة الذروة في العناية والاهتمام بشرح الموطأ.

٢– نظراً لانتشار مذهب الإمام مالك في المغرب والأندلس لأسباب ليست محل بحثنا الآن. فإنّ من الملاحظ أن أكثر شرّاح الموطأ كانوا من المغرب والأندلس من منتسبي مذهب الإمام مالك.

وهذا الملحظ يشير إلى عامل خدمة المذهب كأحد عوامل بروز شروح الحديث الشريف بمنهجه الفقهي، وسيأتي الكلام عنه في حينه.

٣– تعد هذه المرحلة بداية التوجه إلى شرح الصحيحين باهتمام بالغ، والتوجه –كذلك– لشرح كتب السنن الأربعة بعناية ملحوظة.

٤– بمعيار تصنيف طبقات العلماء فإنّ شرّاح الحديث في هذه المرحلة يعدون من الطبقة الفقهية المتقدمة حيث تم على جهودهم نماء المذاهب الفقهية وتطورها.

وعلى ذلك تعد شروح هذه المرحلة أرقى ما صنّفت من شروح.

---

[١] **الديباج**، ١٥٥، **ترتيب المدارك** ٢٠٠/١؛ المباركفوري، **تحفة الأحوذي**، ٨٤.

[٢] **ترتيب المدارك**، ٢٠٠/١و ٧٧/٣.

[٣] **الديباج**، ٣٦. الزركلي، **الأعلام**، ١٨١/١. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ٥٠٤/٢.

[٤] **الديباج**، ٢٣٤ فما بعدها، **ترتيب المدارك**، ٢٠٠/١.

[٥] **الديباج**، ٢٥٤؛ **ترتيب المدارك**، ٢٠٠/١؛ السيوطي، **تنوير الحوالك**، ١٠/١.

[٦] **ترتيب المدارك**، ٥٨٣/٤. **تنوير الحوالك**، ١٠/١– إسماعيل باشا، **هدية العارفين**، ٥١٧/٦.

[٧] ينظر: د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ٨٧–٨٨.

المرحلة الثالثة: وتبدأ من القرن الثامن وحتى القرن الحادي عشر الهجري وهي مرحلة كثرة التصنيف والتدوين عموماً.

والمرحلة هذه تشكل عصر التقليد والجمود – كظاهرة عامة – وهذا ما استقر العلم به عند العلماء حيث إنهم يؤرخون لعصر التقليد بعد سقوط الخلافة العباسية وغزو التتار لبغداد حاضرة العالم آنذاك.

وهنا نسلم للمستشرق فليب حتي في وصفه هذا العصر بأنه لم يكن عصر إبداع واستنباط، وأن مصنفاته كانت قاصرة على الجميع والشرح والتفسير[1].

ونرى أنّ هذا الجمع والشرح والتفسير كان له تمام الفضل في حفظ تراث المتقدمين من الضياع والفقدان.

والإضاءة التي نريد إضفاءها على هذه المرحلة هي امتيازها بكثرة الشروح على الصحيحين وتليها بالكثرة شروح الكتب الأربعة، ونلاحظ تراجع الكثرة في شرح موطأ مالك.

وفي إحصائية للدكتور محمد بشار الفيضي نجد ذلك واضحاً[2].

- ❖ شروح البخاري بلغت ٣٩ شرحاً
- ❖ شروح مسلم بلغت ٢٣ شرحاً
- ❖ شروح سنن أبي داود ١١ شرحاً
- ❖ شروح جامع الترمذي ٧ شرحاً
- ❖ شروح سنن أبن ماجه ٦ شرحاً
- ❖ سنن النسائي شرحان
- ❖ موطأ الإمام مالك شرحان

[1] تنظر مقدمة المستشرق فليب حتي على نظم العقبان للسيوطي ص خ.

[2] د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ٨٨ – ٨٩. هذه الإحصائية تخص المرحلة الثالثة. أما عموم المراحل التي بها شرح الحديث فقد وقفت دراسة د. الفيضي على الإحصائية الآتية: ١) صحيح البخاري ٩٥ شرحاً. ٢) موطأ الإمام مالك ٧٥ شرحاً. ٣) صحيح مسلم ٥١ شرحاً. ٤) سنن أبي داود ٢٣ شرحاً. ٥) جامع الترمذي ٢٢ شرحاً. ٦) سنن ابن ماجه ١٥ شرحاً. ٧) سنن النسائي ٨ شرحاً. ينظر ص ٢٥٥ – ٢٥٦.

المرحلة الرابعة: وتبدأ من القرن الحادي عشر الهجري إلى وقتنا هذا ويمكننا تسجيل الملاحظات الآتية على هذه المرحلة.

١- تراجع التأليف في شرح الحديث عن المراحل التي سبقت، ومن أشهر أعلام شرّاح هذه المرحلة.

الشيخ على القاري المكي المتوفى ١٠١٤ وله شرح على موطأ مالك، وصحيح مسلم.

الشيخ عبد الرؤوف المناوي المتوفى ١٠٣١ وله شرح على صحيح مسلم.. وآخرون.

٢- ظهور شرّاح في بلاد الهند، كانت لهم خدمات جليلة للسنة النبوية الشريفة وعلومها. ومنهم:

الشيخ نور الحق بن عبد الحق الدهلوي المتوفى ١٠٧٣هـ وله شرح على الموطأ، وشرح على صحيح البخاري.

شيخ الإسلام بن فخر الدين وله شرح على صحيح البخاري.

ابن شيخ الإسلام سلام الله وله شرح على الموطأ.

شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي وله شرحان على الموطأ.

وآخرون غيرهم .

المبحث الثاني: المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف

يمثل هذا المبحث الركيزة التي تقوم عليها هذه الأضواء بعد المقدمة التي مهدتها مطالب المبحث السابق، ولا نستبق النتائج ولكننا سنرى أن الأثر الفقهي الذي تركه الشرّاح على شرح الحديث الشريف كان من أبرز الآثار وأوضح العناوين.

واجتهدت في إيضاح هذا المبحث بتقسيمه إلى المطالب الآتية:

١– الاتجاه الفقهي في شرح الحديث الشريف: ظهوره وأطواره.

٢– الشرّاح الفقهاء: انتماءاتهم وطبقاتهم الفقهية وأثرها في شرح الحديث.

٣– المعالم العامة للمنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف.

فإلى توضيح ذلك:

المطلب الأول: الاتجاه الفقهي في شرح الحديث الشريف ظهوره وأطواره:

يعرض هذا المطلب عوامل وأسباب ظهور شرح الحديث الشريف، ثم الأطوار التي مر بها هذا الأنموذج من الشرح وفق الأفرع الآتية:

الفرع الأول: عوامل ظهور الاتجاه الفقهي في شرح الحديث:

ليس من غريب القول أن نقرر أن المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف كان له الصدارة في الاهتمام.

وإذا بدت لنا هذه الحقيقة من المتوافر بين أيدينا من الشروح فإنها تصدق بالظن الراجح على الشروح المتقدمة التي لم يكتب لها الظهور، بل ذهب طي الفقدان والضياع وبقي لنا منها اسمها دون رسمها.

ويمكننا أن ندعم ظننا الراجح بالمؤشرات الآتية:

- عبد الله بن نافع الصائغ الشارح الأول للموطأ كان فقهياً ولم يكن صاحب حديث[1].
- عبد الله بن وهب كان فقهياً ولم يعرف له نشاط في الحديث، وأستاذه الإمام مالك بن أنس كان يلقبه بالفقيه، كما عرف بفقيه الأندلس[2].
- عبد الملك بن حبيب اشتهر بالفقه، والعهدة على ابن فرحون أنه لا علم له بالحديث فلم يعرف صحيحه من سقيمه[3].
- حرملة بن يحيى . قالوا عنه إنه فقيه حافظ للحديث[4].
- أحمد بن عمرو بن السرح فقيه غلب الحديث[5].
- محمد بن سحنون كان عالماً بالفقه والنظر والآثار[6].
- يحيى بن زكريا فقيه ليس له علم بالحديث[7].
- يحيى بن شراحيل.كان حافظاً لمذهب مالك ولم تشتهر له رواية[8].

---

[1] ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ١٣١.

[2] المصدر نفسه، ١٣٢.

[3] المصدر نفسه، ١٥٤.

[4] القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٣/٧٦.

[5] القاضي عياض، ٣/٧٧-٧٨.

[6] **الديباج**، ٢٣٤.

[7] **الديباج**، ٣٥٤.

[8] القاضي عياض، ٤/٥٨٣.

هذه هي النخبة من الشراح الأوائل الذين اندرست آثارهم في شرح الحديث. وقد بدا لنا من منازلهم العلمية أنهم إلى الفقه أقرب منهم إلى الحديث بل إن منهم من لم تشتهر عنهم رواية و لم يعرف بعلم الحديث.

وإذا أضفنا إلى أن هؤلاء جميعاً قد شرحوا الموطأ وهو كتاب حديث مبوّب على أبواب الفقه فإن ذلك يدعم ظننا الراجح بأن المنهج الفقهي في شرح الحديث كان هو الغالب على شروحهم إن لم تكن شروحاً فقهية خالصة.

ويمكن أن نوجز الأسباب في ذلك بالأتي:

أولاً: من البداهة تقرير أن السنة النبوة الشريفة هي المصدر الثاني بعد القرآن في أهميتها ودلالتها على الأحكام الفقهية. ومن البداهة أن يتجه الفقهاء في استنباطاتهم والاستدلال على أحكامهم إلى السنة النبوية الشريفة.

ثانياً: يلاحظ أن بدايات ظهور الشروح للحديث النبوي كانت متزامنة مع الاهتمام الفقهي للعلماء بل متزامنة مع نضج الفقه انتشاراً وتدويناً وتمذهباً. وهذا الأمر – بطبعه – يستلزم ظهور هذا الفقه معلماً واضحاً في شروح الحديث.

ثالثاً: اشتمال أحاديث الرسول الكريم – ﷺ – على أبواب الفقه المتعددة وأحكامه المتنوعة. بل نجد بعض المصنّفين في الحديث صنّف كتابه على النهج الفقهي كما فعل الترمذي وأبو داود، أو صنف كتابه مقتصراً على أحاديث الأحكام كما فعل ابن تيمية الجد، وابن دقيق العيد وآخرون غيرهم.

فكان لابد أن يظهر الأثر الفقهي على هذه الأحاديث في شرحها وهو أمر تحكمه طبيعة البحث والشرح.

رابعاً: يبدو أن حركة التأليف في المعارف الإسلامية عموماً بلغ مراحله المتقدمة في عهود التقليد والتمذهب الفقهي. وكان هذا العامل من دواعي اتجاه الفقهاء المتمذهبين إلى شرح السنة لنصرة المذهب الذي ينتمي إليه الشارح وخدمته بالاستدلال بالحديث الشريف.

ولو نظرنا إلى صحيح البخاري – مثلاً – لوجدنا شرّاحه المتنوعين ينتمون إلى مذاهب شتى متنوعة وهي المذاهب الأربعة المنتشرة آنذاك.

بل يشير بروكلمان إلى أن أحد فقهاء الحنيفة شرح الموطأ للإمام مالك لينتصر بمرويات الإمام مالك لنصرة مذهبه الحنفي وهذا الشارح هو إبراهيم بن حسين بيري زادة المتوفى سنة ١٠٩٦هـ/ ١٦٨٥م.

الفرع الثاني: أطوار المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف:

ليس بوسع الباحث أن يفصل توضيح المنهج الفقهي عن واقع الفقه ومناهج التأليف، وظاهرة المذهبية، والاجتهاد، والمقارنة، وعوامل ازدهاره، وعوامل ضعفه وجموده كذلك، وهذا الإلزام تفرضه وشائج الارتباط بين الشرح الفقهي والفقه نفسه، واعتقد أن هذا من البدهيات التي لا تقبل المراجعة.

وبناءاً على ذلك أجدني ملزماً باستعراض المراحل التي مر بها الفقه الإسلامي، وعلى ضوء هذا العرض سنتبيّن المنهج الفقهي في شرح الحديث الشريف.

ونجد هذه المراحل قد قسمها مؤرخو التشريع الإسلامي إلى أربعة أدوار أو عهود[1].

الدور الأول: عهد الرسالة: ومدته ٢٢عاماً وبضعة شهور، من بعثة رسول الله حتى وفاته، وفي هذا العهد وضعت ركائز التشريع وخطوطه العريضة وأسست معالمه العامة.

الدور الثاني: عهد الصحابة الكرام، ومدته ٩٠ عاماً من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حتى أواخر القرن الأول الهجري وكان أثره في تطوير التشريع يتجلى في تدوين المصحف الشريف المصدر الأول للتشريع، وتفسير التشريع وتوضيحه، والاجتهاد فيما استجد من قضايا بعد دخول أقوام من غير العرب الدين الإسلامي، ومواجهة المسلمين نظماً اجتماعية وأعرافاً جديدة بتوسّع الأقاليم.

الدور الثالث: عهد التدوين وظهور الأئمة المجتهدين، ومدته تقارب قروناً ثلاثة إلا قليلاً من سنة ١٠٠هـ – ٣٥٠ وهو عهد الازدهار الفقهي والتأليف وبروز المصنّفات الحديثية المرتّبة والمبوّبة كالصحاح والمسانيد وغيرها.

[1] ينظر للتفصيل: محمد مصطفى شلبي، **المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي**، ٤٩– ١٤٦؛ د. عبد الكريم زيدان، **المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية**، ٩١ – ١٢٩.

الدور الرابع: عهد التقليد، وكان ابتداؤه من أوساط القرن الرابع الهجري حتى عصر النهضة الفقهية الحديثة والمعاصرة.

هذه هي المراحل التي مر بها الفقه الإسلامي بشكل عام.

وهنا نشير إلى ملاحظتين:

الأولى: أن عهد التقليد لم يخل من مجتهدين بارزين كابن جرير الطبري والشاطبي لكن هذا النمط الاجتهادي لم يكن يشكل ظاهرة عامة يمكن أن يرتسم العهد بخصائصها. وإنما السمة العامة فيه كان التقليد.

الثانية: أن عهد التقليد والجمود لا يعني أن الفقه توقف في كل أعماله وإنجازاته. بل كانت له جهود ليس بإمكاننا تغافلها كان لها أثر في بناء الفقه داخلياً تمثلت في الجهود الآتية:

١- تعليل الأحكام المنقولة عن أئمتهم، والترجيح بين الأقوال المنقولة عنهم.

٢- استخلاص قواعد الاستنباط من فروع المذهب للتعرف على طرق الاجتهاد.

٣- تنظيم فقه المذهب بشرح المبهم وإيضاح المجمل وتقييد المطلق ونحو ذلك[١].

وأمام هذا التقسيم التاريخي للمراحل والأطوار التي مر بها الفقه الإسلامي، نجد – بعد البحث – أن المنهج الفقهي في شرح الحديث ظهر في عهد التقليد. وليس أمامنا شواهد من شرّاح الحديث الشريف قبل هذا العهد لأن ما كتب منها لم يصل إلينا أو لم يتم اكتشافه بعد – مع الظن العليل – في مكتبات العالم الزاخرة بالتراث الإسلامي. فالشروح الحديثية الأولى ابتدءاً من عبد الله بن نافع المتوفى سنة ١٨٦هـ إلى يحيى بن زكريا المتوفى سنة ٢٥٩هـ مازالت مجهولة المكان و لم يعثر عليها، و لم يبق منها إلا أسماؤها التي حفظتها لنا بعض كتب التراث[٢].

وأول شرح عثر عليه وهو مشهور ومتناول بين العلماء هو شرح الخطابي على سنن أبي داود المتوفى سنة ٣٨٨هـ[٣] على أن صفة الجمود الفقهي في هذا العصر الذي نحن بصدده ليست مثلبةً سلبية على الإطلاق وإنما كانت هناك جهود مثّلنا لها قبل قليل تجلّت في الأعمال العلمية التي قام بها علماء هذا العصر.

---

[١] د. زيدان، **المرجع نفسه**، ١٢٤ – ١٢٥.

[٢] بن فرحون، **الديباج المذهب**، ١٣١.

[٣] د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ص ١٠٨.

أما بخصوص شرح الحديث فيمكن أن نشير إلى المراحل الآتية:

الأولى: النتائج – بعد النظر – أشارت إلى علماء كانت لهم خدمات جليلة في الترجيح واستنباط علل الأحكام، والإفتاء في مستجدات لم يسبق لأئمة مذهبهم الاطلاع عليها.

ومن أمثال هؤلاء: الخطابي البستي في شرحه سنن أبي داود، وأبو بكر بن العربي من شرحه على جامع الترمذي، وابن عبد البر في شرحيه على الموطأ، والباجي في شرحه على الموطأ كذلك .. وآخرون.

الثانية: الاقتصار على ما روي عن أئمة مذاهبهم من فتاوى وأقوال والترجيح بينها.

ونلحظ ذلك جلياً عند الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم، وزين الدين بن المنير في شرحه على البخاري.

الثالثة: الاقتصار على التمييز بين القوي والضعيف من الأقوال والروايات والأدلة، ولا أثر لهم –إلا لماماً– في التخريج والترجيح، وعلى هذا أكثر الشروح في القرن التاسع الهجري وما بعده[1].

الرابعة: يلاحظ كثرة الاعتماد على الشرّاح والفقهاء السابقين في نقل اجتهادات الأئمة وترجيحاتهم

وكما استثنينا في عهد الجمود الفقهي فقهاء كان لهم تنوير لا ينكر، يكمن كذلك أن نستثني جهوداً كان لها امتياز في الشرح والعرض والمناقشة والاستدلال في شرح الحديث الشريف، منهم:

١- ابن حجر العسقلاني في شرحه الشهير فتح الباري شرح صحيح البخاري.

٢- أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي المتوفى سنة ١١٧٦هـ حيث وصف اللكنوي شرحه على الموطأ بالآتي: (جرد فيه الأحاديث والآثار، وحذف أقول مالك وبعض بلاغاته، وتتكلم فيه تكلم المجتهدين)[2].

٣- محمد أنور الكشميري المتوفى سنة ١٣٥٢هـ في شرحه على البخاري المسمى (فيض الباري) ظهرت فيه تحقيقات ومناقشات لأعلام الفقه وشرّاح الحديث كالنووي وابن حجر العسقلاني.

---

[1] ينظر: د. الفيضي، **المرجع نفسه**، ص ١٠٩.

[2] ينظر: اللكنوي محمد بن عبد الحي، **التعليق الممجد على الموطأ الإمام محمد**، ص٢١.

المطلب الثاني: الشرّاح الفقهاء: انتماءاتهم وطبقاتهم الفقهية:

لتوضيح هذا المطلب فإننا قسمناه على فرعين:

١- الانتماءات الفقهية للشرّاح (التمذهب).

٢- طبقات الشرّاح الفقهية.

الفرع الأول: الانتماءات الفقهية للشرّاح:

إذا سلمنا بأن شرح الحديث الشريف قد ظهر ونضج إبان عهد التقليد المذهبي فإنّ هذا التسليم يستلزم أن الشراح كانوا من هذه الطبقة من الفقهاء، وإن سمة التمذهب لا تنفك -من حيث العموم- واضعة معالمها على الشروح، وللأدوار هذه سلطانها على عموم الثقافة والحضارة وقد بدا من خلال التتبع أن الانتماءات المذهبية للشرّاح كانت للمذاهب الآتية:

١) المذهب الحنفي. ٢) المذهب المالكي. ٣) المذهب الشافعي. ٤) المذهب الحنبلي.

هذه هي المذاهب المنتشرة في عهد التقليد الفقهي باختلاف الأقاليم والأمصار.

وقد يشار إلى مذهب الظاهرية وهو مذهب من عهد التقليد لكننا ليس بوسعنا أن نجعله ظاهرة مذهبية في شرح الحديث لأسباب: منها:

١- أن أبرز علمائه هو ابن حزم الظاهري كان شافعي المذهب ثم استقل برأيه واجتهاده المعتمد على أصول الظاهرية.

٢- لم يعثر على شرح للحديث بطريقة مذهب الظاهرية إلاّ على كتاب واحد وهو الإملاء لابن حزم الظاهري شرح به الموطأ. ولسنا على دراية هل كان الشرح على أيام تمذهبه على فقه الشافعية أم بعد استقلاله بالفقه الظاهري؟ وهذا يخضع لدراسة مستقلة تقرر ذلك.

٣- اندثار هذا المذهب من الأقاليم الإسلامية منذ زمن بعيد و لم يعد يشكل فقهاً واقعياً بالتأييد والتطبيق.

وليس بوسعنا أن نغفل أن انتشار هذه المذاهب المشار إليها كان له أثر في تفاوت النسبة العددية للشرّاح من كل مذهب.

أسباب انتشار المذاهب الأربعة:

يمكننا إجمال أسباب المذاهب الأربعة في الآتي:

أولاً: توافر علماء هذه المذاهب على قدر عالٍ من حصافة التفكير، والملكة الفقهية، وقوة الحجة والعارضة.

ثانياً: تأثير الحكام والسلاطين في انتشار مذهب ما بالدعم والتأييد المادي والمعنوي. ويبدو هذا واضحاً من روايات تدعم هذا السبب. منها:

١- أن قاضي القضاة أبا يوسف في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد كان يعين القضاة المؤيدين لآراء الحنفية[١].

٢- في المغرب العربي كان يحيى بن يحيى أحد أعيان المالكية مقرباً عند الحكم بن هاشم. وكان الحكم لا يولي قاضياً إلا بمشورة يحيى. وكان يحيى يختار علماء المالكية لهذه المناصب[2].

ثالثاً: تأيدت هذه المذاهب بمجاميع كبيرة من التلاميذ في مختلف الأمصار والأقاليم الإسلامية عملوا على تدوينها وإنمائها وتجديدها بالدرس والتأليف والدعوة.

وأسباب أخرى غيرها و لسنا بسبيل الحصر والاستقصاء، ولكن ما أوردناه كافٍ – في نظري – لتعليل لهذه الظاهرة.

وبعد هذا العرض يمكن أن نستجلي الطبقات الفقهية للشرّاح والإشارة إلى أعلامها باختصار يناسب المقام.

الفرع الثاني: الطبقات الفقهية للشراح:

على الرغم من أن عصر شرح السنة النبوية الشريفة برز كظاهرة واضحة، وانتشر كماً وكيفاً في عهد التقليد الفقهي إلا أنّ هؤلاء الفقهاء لم يكونوا نمطاً واحداً في الدرجة العلمية، والتمكن البحثي والاستدلالي. فهم مختلفون في المراتب، متفاوتون في درجاتهم الفقهية ابتداءاً من طبقة الاجتهاد المطلق وحتى طبقة المقلدين مروراً بطبقات أخرى بينها سنأتي على بيانها في هذه العجالة. وهم كالآتي:

أولاً: طبقات المجتهدين. وهم على مراتب كالآتي:

١- المجتهدون المستقلون.

٢- المجتهدون المنتسبون.

٣- المجتهدون في المذهب.

٤- المجتهدون المرجحون.

---

[١] أبو زهرة، **أبو حنيفة: حياته وعصره وآراؤه الفقهية**، ٤٦١.

[٢] أبو زهرة، **مالك: حياته وعصره**، ٤٥٩ – ٤٦٠.

ثانياً: طبقة المستدلين.

ثالثاً: الطبقات المقلدة وهم على مراتب كالآتي:

١- طبقة الحفّاظ (بالاصطلاح الفقهي)

٢- طبقة المتبعين[١].

وسنأتي على توضيح هذه الطبقات ومن ينتسب إليها من شرح الحديث الشريف غير متجاوزين إلزامات البحث على أنه أضواء.

أولاً: طبقات المجتهدين: وقد مر معنا تقسيمهم إلى أقسام أربعة ونستجلي ذلك بهذا البيان.

١- المجتهدون المستقلون: وهم من بلغ رتبة من الاجتهاد يستقل فيها بنفسه في:

- تأصيل القواعد، وتقعيد الأصول في طرق الاستنباط الفقهي والاستدلال على مسائل الفقه.
- انفراده – بنظره الخاص – باستخراج الفروع الفقهية من أصولها ومصادرها من القواعد والأصول.

ولهذا الجيل من طبقة الفقهاء أعلام اشتهروا في عصور مختلفة قبل عصر الجمود الفقهي، ومنهم من التابعين سعيد بن المسيّب، الحسن البصري، وإبراهيم النخعي وغيرهم.

ومن أصحاب المذاهب: الأئمة الأربعة المشهورون والليث بن سعد الأوزاعي وآخرون غيرهم، ولكن الذي يبدو لنا بعد هذا التوضيح أنّ أحداً من شرّاح هذا الحديث الشريف لم يبلغوا هذه الغاية من العلم، أو بلغوها لكنهم لم يبرزوا بمستوى الاستقلال والتفرد بل كان منهجهم الانضمام إلى مذهب مشهور، والاعتماد على قواعده وأصول، لكننا وجدنا علماء غيرهم نسبوا إليهم هذه الرتبة الشريفة والطبقة المنيفة وهناك أمثلة. منها:

(أ) إطلاق العماد الحنبلي وصف الاجتهاد المطلق على شمس الدين أبي بكر بن قيم الجوزية وهو علم شهير وله شرح على سنن أبي داود[٢].

[١] يقارن مع د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ص ١٢٥ – ١٣٢.

[٢] ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب**، ٦ / ١٦٨.

(ب) جاء في سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي وهو يترجم للحافظ المغربي ابن عبد البر شارح موطأ مالك بشرحين اثنين .. ما نصه (كان إماماً ديناً، ثقة، متقناً، علامة، متبحراً، صاحب سنة واتّباع، وكان أثرياً ظاهرياً فيما قيل ثم تحوّل مالكياً مع ميل إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين)[1].

(ج) جاء في الديباج المذهب للعلامة المالكي ابن فرحون. وهو يترجم للإمام المازري (وكان آخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر)[2].

(د) ورد من شجرة النور الزكية في طبقات المالكية في ترجمة الإمام المازري بأنه (...خاتمة العلماء والمحققين، والأئمة الأعلام المجتهدين الحافظ النظار، وكان واسع الباع في العلم والاطلاع مع ذهن ثاقب ورسوخ تام بلغ درجة الاجتهاد)[3].

ومن خلال تجوال في شروح هؤلاء الأئمة – مما لسنا بسبيل الاستطراد فيه في هذه الأضواء – نجد لهم شواهد من التحقيق الفقهي ما يشير إلى بلوغهم هذه المرتبة في قضايا ومسائل مختلفة.

وللتمثيل على ذلك نجد الحافظ بن عبد البر يغلب عليه الأثر، ومتى صح الأثر لديه أخذ به وإن كان في ذلك مخالفة لمذهبه.

❁ والإمام المازري له في شرحه على صحيح مسلم استنباطات فقهية يستمدها من فكره وليس من مصدر آخر[4].

ولكننا في ذات الوقت نجدهم ملتزمين بأصول المذهب وقواعده الناظمة لخصائصه المعروفة.

٢- طبقة المجتهدين المنتسبين: وهؤلاء لهم اجتهادات يتفردون بها في ضوء أصول مذهبهم فقد يتوصلون بهذه الاجتهادات إلى مخالفة رأي إمام المذهب، والاستقلال بأقوالهم عنه ولكن هذه الاستقلالية في الرأي هي في الفروع دون الأصول.

وقد عرف الفقه الإسلامي أعلاماً من هذه الطبقة. وللتمثيل:

---

[1] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ١٨ / ١٦٠.

[2] ابن فرحون، **الديباج المذهب**، ٢١٤.

[3] محمد بن محمد مخلوف، **شجرة النور**، ١٢٦.

[4] ينظر: د. الفيضي، **المنهج الفقهي**، ١٢٧.

• قاضي القضاة أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني وهم مجتهدون في المذهب الحنفي

• البويطي والمزني وهم مجتهدون في الفقه الشافعي و لم تغفل الكتب المذهبية أقوال هؤلاء المجتهدين بل كان لها مكانة علمية موثوق بها حتى عدت هذه الاجتهادات أقوالاً في المذهب ولا سيما اجتهادات فقهاء المذهب الحنفي[1].

ويمكننا أن نمثل لهذه الطبقة من الشرّاح بالفقيه المالكي الشهير عبد الله بن وهب المصري وله شرح على الموطأ[2].

٣- طبقة المجتهدين في المذهب: وهؤلاء أقل طبقة من سابقيهم، فهم لا يخالفون المذهب في أصوله ولا في فروعه. وإنما اجتهاداتهم تنحصر في الوقائع والمسائل التي ليس لإمام المذهب فيها رأي، كأن تكون جديدة مستحدثة بعد عهده، أو كانت مبنية على عرف، والأعراف تتغير زماناً ومكاناً، لذا فإنّ الباحث قد يجد لهؤلاء المجتهدين أقولاً تخالف حتى المنصوص عليه في المذهب بناءاً على تغير العرف الذي بني عليه الحكم. وقد وصف هذا الخلاف بالعبارة الشهيرة: (إنه اختلاف زمان لا اختلاف دليل وبرهان).

وهذه الطبقة لها خدمة جليلة للمذهب تجلت في ضبط الفقه، وأرست أسس الترجيح بين الأقوال المتعددة ووازنت بين الآراء المتعارضة داخل المذهب، ويبدو لي أن التمذهب الفقهي تأسس على أيدي علماء هذه الطبقة.

ومن هذه الطبقة من الفقهاء: الطحاوي وأبو الحسن الكرخي من الحنفية، والشيرازي من الشافعية وابن رشد والشاطبي من المالكية وابن قدامة من الحنابلة وغيرهم[3]. وللتمثيل لهذه الطبقة من شرّاح الحديث الشريف يمكن أن نسجل هنا أسماء أعلام منهم:

❖ أبو بكر بن العربي من المالكية وله شرحان على الموطأ، وشرح على صحيح البخاري، وشرح على جامع الترمذي.

❖ أبو سليمان الخطابي من الشافعية، وله شرح على صحيح البخاري، وشرح على سنن أبي داود.

❖ فخر الإسلام البزدوي من الحنفية الأصولي الشهير وله شرح على البخاري[4].

---

[1] **موسوعة الفقه الإسلامي**، ١/ ٥٦.

[2] أبو زهرة، **الإمام مالك: حياته وعصره**، ص ٤٤٤.

[3] **موسوعة الفقه الإسلامي**، ١/٥٨.

[4] طاش كبرى زاده، **طبقات الفقهاء**، ٩. وينظر: أبو زهرة، **مالك: حياته وعصره**، ٤٤٥.

٤- طبقة المجتهدين المرجحين: اعتمد علماء هذه الطبقة على أسس الترجيح التي وضعها علماء الطبقة السابقة، وكانت لهم أثار مشهورة في التنقيح لآراء المذهب، وصياغة أحكامه وقد عدُّهم الإمام النووي طبقة واحدة مع الطبقة السابقة[١].

ومن هذه الطبقة من الفقهاء: المرغيناني الحنفي صاحب كتاب الهداية، والقدوري صاحب المختصر[٢] وغيرهما. ومن شرّاح الحديث يمكن أن نسجل هنا أعلاماً، منهم:

- زين الدين بن المنير من المالكية وله شرح على البخاري.
- الإمام محي الدين النووي من الفقهاء الشافعية، وله شرح على صحيح مسلم وهو مشهور، كما أن له شرحاً على البخاري وشرحاً على أبي داود لم يكملهما.

ثانياً: طبقة المستدلين: سمت هذه الطبقة قائم على الاستدلال للأقوال في المذهب، وبيان ما اعتمدت عليه، والموازنة بين الأدلة من غير القطع بالراجح بين المتعارضات، كترجيحهم بين الأدلة من الحديث الشريف فيقولون مثلاً: هذا تسنده رواية أوثق من الأخرى وأسلم سنداً، أو ترجيحهم فيها اعتمد عليه بالرأي فيقولون هذا أقيس من هذا[٣].

وللتمثل لهذه الطبقة من شرّاح الحديث الشريف نسجِّل – هنا – الأعلام الآتين:

❖ الإمام ابن حجر العسقلاني وهو شافعي المذهب، وله شرح على البخاري عرف بفتح الباري وهو أشهر الشروح على الإطلاق، وله شرح على جامع الترمذي لم يكمله.

❖ الإمام بدر الدين العيني وهو حنفي المذهب. وشرحه على البخاري له شهرة واسعة وهو عمدة القاري. كما أن له شرحاً لسنن أبي داود لم يتممه.

ثالثاً: الطبقات المقلِّدة: وهم طبقتان. كالآتي:

١- طبقة الحفاظ: ولهم معرفة واسعة بأحكام المذهب ورواياته، وتعتمد أقوالهم في النقل والإسناد إلى المذهب، وليس لهم اجتهادات وانفرادات[٤].

ولكن لهم ترجيحات بين ما رجحه المرجحون، واختيارات من بين تعدد آرائهم الترجيحية بمقاييس. منها:

---

[١] النووي، **المجموع**، ١/٧٣.

[٢] **موسوعة الفقه الإسلامي**، ١/٥٩.

[٣] **المصدر نفسه**، ١/٥٩-٦٠.

[٤] **موسوعة الفقه الإسلامي**، ١/٦٠؛ ابن عابدين، **شرح عقود رسم المفتي**، ١/١٢.

- ❖ أنها أكثر اعتماداً على أصول المذهب.
- ❖ أو أن القائلين بهذا الترجيح هم الأكثر.
- ❖ أو أن صاحبه أرسخ علماً وأشهر.

قال الدكتور محمد بشار الفيضي: (وقد رأيت من خلال بحثي الخاص أن علي القاري الذي شرح الموطأ وصحيح مسلم من هذه الطبقة، وذلك واضح للغاية في شرحه على الموطأ، والله أعلم)[1].

٢- طبقة المتّبعين.:وهذا الصنف من طبقات الفقهاء أدنى المراتب مترلةً. فهم متبعون من سبقهم في الاجتهاد والاستدلال والترجيح والنقل وقد كثر أصحاب هذه الطبقة في العصور الأخيرة[2].

وفي مجال دراستنا فإن شيئاً من آثارهم في شرح الحديث الشريف لم نتوفر عليه و لم نجد لهم وجوداً.

المطلب الثالث: المعالم العامة للمنهج الفقهي في شرح الحديث:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على المعالم العامة في المنهج الفقهي في شرح الحديث بما يتناسب ومقام البحث دون للجوء إلى تفصيلات ليس للبحث طول في استقصائها والوقف عليها. ويمكننا النظر فيما تشترك فيه عامة الشروح في هذه المعالم. وسنقف على هذه المعالم في الأفرع الآتية:

١- الفرع الأول: الفقه المقارن.

٢- الفرع الثاني: الفقه المذهبي.

٣- الفرع الثالث: الشرّاح بين صنعة الحديث ومنهج الفقه.

الفرع الأول: الفقه المقارن:

مر معنا في مباحث سابقة أن شروح الحديث الشريف ازدهرت في عصر التقليد الفقهي، وكل ما كان قبل هذا العصر لم تصل إليه اكتشافات المنقّبين في مخطوطات حضارتنا.

[1] د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ١٣٢.

[2] **موسوعة الفقه الإسلامي**، ٦٢/١.

ومر كذلك أن أولى المصادر التي توصلنا إليها في شرح السنة الشريفة. هو كتاب معالم السنن للإمام الخطابي الذي شرح فيه سنن أبي داود.

هذه المقدمات تشير إلى أن الشروح الحديثية التي وصلت إلينا دوّنت في عهد اكتمل فيه الفقه أصولاً وقواعد، وأخذ شكله العام في التمذهب، وأحصيت فيه الروايات والفتاوى والأحكام وطرق الاجتهاد. وكان من الطبيعي أن يرسم ذلك كله ملامحه على شرح السنة الشريفة.

فلا نكاد نجد – في الغالب – شروحاً للحديث الشريف بمختلف الأزمان والمذاهب إلا وكان الفقه المقارن فيها بارزاً، لذا كان الفقه المقارن يعد من أبرز معالم الاتجاه الفقهي لأي كتاب من كتب شرح الحديث المشهورة، نجد ذلك جلياً واضحاً.

مكونات الفقه المقارن:

يبحث هذا المؤشر المادة العلمية التي كوّنت الفقه المقارن وعليها قامت أسسه وتفريعاته وبرزت معالمه، ولدى النظر نجد أن هذه المادة تكونت من فقهاء في طبقات مختلفة في العلم، ومختلفة في البيئة، ومختلفة في الزمن، وهذه الاختلافات لها آثارها في تنوّع الإحكام واختلاف وجهات النظر مما لا سبيل إلى حصره – هنا – واستقصائه ولكن لا بد من أن نذكر أن الفقه الإسلامي اعتمد على أصول نصية كالكتاب والسنة والاجتماع، وأصول غير نصيه كالقياس والمصلحة المرسلة والعرف وغير ذلك.

وتختلف أنظار الفقهاء في المصادر النصية في المفهوم والدلالة و تختلف في إثبات النص أو عدم إثباته كما في الحديث الشريف.

أما المصادر غير النصية فتتفاوت فيها وجهات النظر بأسباب أكثر ووادع أكبر ولاسيما في المسائل المبنية على العرف وهو متغير زماناً وبيئة، والمسائل المبينة على المصلحة، فالأنظار تختلف في تقديرها واعتبارها. وقضايا أخرى لسنا بسبيل تفصيلها.

ومن حيث العموم يمكننا إجمال المكوّنات بالآتي:

١- مذاهب فقهاء الصحابة.

٢- مذاهب فقهاء التابعين.

٣- المذاهب الفقهية الأخرى.

ففقهاء الصحابة لم يكونوا في مكان واحد بعد توسع الدولة، واحتياج الأمصار إلى القضاة المفتين لذا انتشر فقهاء الصحابة للقيام بمهمات العلم والدعوة، ونتيجة لهذا الافتراق فقد اختلفت الفتاوى وتعددت الآراء.

إذ قد تعرض قضية فيها نص من حديث الرسول – ﷺ – وليس كل فقهاء الصحابة يحفظون كل حديث رسول الله. فنجد فقيهاً يفتي حسب ما يحفظ فيها من حديث، وفقيه آخر يفتي برأيه ضمن ضوابط الرأي لأنه لا يحفظ نصاً يحسم أمر الدعوى وهكذا..

وفي غير النصوص كالأحكام القائمة على العرف أو المصلحة فإنّ من البدهي أن تتنوع فيها الآراء وتتعدد وجهات النظر، وقد كان لهؤلاء الفقهاء من الصحابة تلاميذ أخذوا عنهم أصول العلم ثم توسعوا في فروعه وتفصيلاته، وعن هؤلاء التلاميذ تلقى آخرون العلم، وتكوّنت بهذا التسلسل بيئات علمية أخذت في التشكل والانطباع بخصائص يفرضها الواقع. كظهور مدارس الفقه الأثري في الحجاز، ومدارس فقه الرأي في العراق ونحو ذلك مما لسنا بسبيل تفصيله.

وكانت أبرز الأمصار العلمية التي تعد الأساس في مكونات الفقه المقارن هي:

أولاً: المدينة المنورة: ومن أبرز علمائها الآتون:

- من الصحابة الكرام: عمر بن الخطاب، زيد بن ثابت، عبد الله بن عمر عائشة أم المؤمنين.
- من التابعين: سعيد بن المسبب، على بن الحسين زين العابدين، عمر بن عبد العزيز.
- من بعدهم: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، مالك ابن أنس، سعيد بن جبير وآخرون.

ثانياً: الكوفة: ومن أبرز علمائها الآتون:

- من الصحابة الكرام: علي بن أبي طالب، عبد الله بن مسعود.
- من التابعين: علقمة بن قيس النخعي، الأسود بن يزيد النخعي.
- من بعدهم: عامرين شراحيل الشعبي، حماد بن أبي سلميان، أبو حنيفة النعمان بن ثابت وآخرون.

ثالثاً: البصرة: ومن أبرز علمائها الآتون:

- من الصحابة الكرام: أبو موسى الأشعري، عمران بن حصين.

- من التابعين: حميد بن عبد الرحمن الحميدي، مطرف بن عبد الله بن الشخير.
- من بعدهم: الحسن البصري، محمد بن سيرين وآخرون.

رابعاً: الشام: وأبرز علمائهم الآتون:

- من الصحابة الكرام: معاذ بن جبل، أبو الدرداء.
- من التابعين: مكحول، الأوزاعي.

وهناك أعلام في مصر وخراسان مما لسنا بسبيل تعدادهم واستقصائهم[1].

تلك هي أبرز المكونات العلمية التي تعد المادة الأساس في الفقه المقارن متعدد الأنظار، مختلف المناهج والمذاهب.

وما تدعو الحاجة إلى بحثه – هنا – هو الأثر البيِّن للفقه المقارن على شرح الحديث الشريف، والمنهج في ذلك. ويمكننا أن نستجلي هذا الأثر في هذا المطلب.

أثر الفقه المقارن في شرح الحديث:

القدر المشترك بين مناهج الشرّاح وانتماءاتهم الفقهية هو البحث الفقهي المقارن للمسائل والأحكام منذ عهود الفقه الأولى وحتى عصر الشرّاح ويمكننا القول – بلا تردد – إنّ مدونات شروح الحديث غدت مصدراً ثراً، وخزانة تراثية للفقه المقارن لمختلف الآراء بمختلف الأزمان والبيئات ويمكننا أن نتلمس أثر الفقه المقارن في شرح الحديث بتسجيل الملاحظات الآتية على مجمل الشروح[2].

الأولى: تختلف الشروح بذكر المذاهب الفقهية الآنفة قلةً وكثرةً مابين شارح مستطرد وآخر موجز مقتصد، ويمكن أن نتخذ مثالاً للشارح المستطرد في ذكر الأقوال والمذاهب المندثرة والغابرة وهو الفقيه المحدث ابن عبد البر في كتابيه.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.
- الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار.

ولعل عنوان الكتاب الثاني (الاستذكار) يوحي بهذه السعة وذلك الاستطراد. فمن الجلي

[1] ستخلصت هذه المادة من كتاب **تاريخ التشريع الإسلامي** للسبكي والسايس والبربري، ينظر ص١٤٦-٧١، ص٢١٧-٢٣٣.

[2] ينظر: د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ١٣٩- ١٤٣.

لدى مطالعة سريعة في الكتاب، الوقوف على غرائب المذاهب ونوادر الأحكام مما يعز وجوده في كتاب آخر ويندر[١].

أما الكتاب الأول فيوحي عنوانه – وهو كذلك – بالمزج بين الفقه وفنون علم الحديث على أن ظاهرة الاستطراد الفقهي لمختلف المذاهب كان واضحة جلية فيه أيضاً.

ويمكن أن نستشهد بالعلامة بدر الدين العيني في كتابه الشهير (عمدة القاري) فهو يكثر من نقل أقوال المذاهب المشهورة والنادرة[٢].

ومن الأمثلة للشارح غير المستطرد فيمكن أن نتخذ مثالاً الشرّاح الآتين:

- ❖ الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم[٣].
- ❖ الإمام ابن العربي المالكي في شرحه على جامع الترمذي المعروف بعارضة الأحوذي[٤].
- ❖ ابن سيد الناس في شرحه على جامع الترمذي المعروف بـ "المنقح الشذي في شرح الترمذي"[٥].
- ❖ ابن الصلاح في شرحه على صحيح مسلم المعروف "صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"[٦].
- ❖ أبا الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في شرحه على سنن أبي داود المعروف بـ"عون المعبود في شرح سنن أبي داود" وهو من متأخري الشرّاح[٧].

الثانية: استئثار المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة بالنصيب الأكبر في مدونات الشرّاح، ولعل ذلك يرجع إلى أسباب منها:

١- أن المذاهب الفقهية الأربعة هذه لها انتشار واسع، وهي من الفقه التطبيقي في حياة الناس، وليس بوسع الشارح أن يغفل هذا الواقع.

---

[١] ينظر للتمثيل: **الاستذكار**،١/٢٤٩، ٢٥٥... و ٢/٧٢، ٢٦١؛ وينظر التمهيد، ١/١٥٩، ٣٢٥... و ٢/٧٢، ٢١٦.

[٢] ينظر للتمثيل: **عمدة القاري**، ٢/٢٣٣، ٢٦٥..... و ٣/٧٧، ١٤٠

[٣] للتمثيل ينظر: **النووي على مسلم**، ١/٥،... و ٣/١٠٨.

[٤] لتمثيل ينظر: **عارضة الأحوذي**، ١/١، ٦٥...و ٢/١٤٨، ١٩٨.

[٥] يمكننا أن نجد ذلك في نماذج من الإحالات الآتية: ١/٣، ٢١، ٩٦، ١١١، ١٣٦، ١٧٢، ٢١٦، ٢٩٩.

[٦] ينظر مقدمة الشرح ص ٥٦. والإحالات الآتية: ١/١٣٣، ١٤٢، ٢٦١.

[٧] تنظر الإحالات الآتية: مقدمة الكتاب، ١/١١، ١/٦٢، و ٩٢، و ٢٧٢.

٢- أن هؤلاء الشرّاح – كما تقدّم - منتمون لهذه المذاهب وكل شارح يرى – من حيث العموم - رجحان المذهب الذي ينتمي إليه، وليس بوسعه إظهار هذا الرجحان من غير عرض لجميع المذاهب الأخرى وبيانها.

ويمكن أن نتخذ مثالاً لهذا النوع من الشرّاح الآتين:

- القاضي أبا الوليد الباجي في شرحه على الموطأ المسمى المنتقى.
- الإمام المارزي في شرحه على صحيح مسلم وهذا الشرح المسمى "المعلم بفوائد مسلم".
- العلامة محمد أنور الكشميري في شرحه على صحيح البخاري المسمى (فيض الباري).

الثالثة: يلاحظ أن مذهب الإمام أحمد بن حنبل يعد من أقل المذاهب ذكراً وعرضاً قياساً مع المذاهب الفقهية الأخرى وهذه الملاحظة تصدق على شرّاح المغرب دون المشرق، ولكثرة شرّاح الحديث من المغاربة والأندلسيين فإنّ ذلك شكّل هذه الملاحظة التي نحن في بحثها.

وللمثيل على ذلك:

- جاء في كتاب تراجم الفقهاء المالكية المسمى (شجرة النور الزكية) في ترجمة القاضي عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المتوفى سنة ٣٢٩ ما نصه: (ألف كتابه الدلائل إلى أمهات المسائل شرح به الموطّأ ذاكراً فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي)[١].
- نجد ذلك واضحاً –أي الإقلال من ذكر فقه الحنابلة- في المنتقى لأبي الوليد الباجي، وكتاب المعلم بفوائد مسلم للإمام المازري المار ذكرهما، وهما من المغاربة.

ونلحظ – هنا - أن بعض فقهاء المشارقة لم يعدّوا الإمام أحمد بن حنبل من طبقة الفقهاء وإنما كانوا يعدونه من علماء الحديث كالإمام ابن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء وقدامه بن جعفر من كتابه الخراج وصناعة الكتابة. ولكن الإمام الشهير ابن الجوزي وهو من فقهاء الحنابلة تعرّض لذلك بالاستنكار والنقد الشديد في مصنفه المعروف بـ"مناقب الإمام أحمد بن حنبل"[٢].

ولعدم شيوع المذهب الحنبلي أسباب ودواعٍ يمكن أن نذكر طرفاً منها للتدليل وليس للاستقصاء:

---

[١] **شجرة النور**، ١٠١.

[٢] ابن الجوزي، **مناقب الإمام أحمد**، ٦٤.

١- أن ما اشتهر بين مؤرخي الفقه الإسلامي أن الإمام أحمد لم يصنف كتاباً بقلمه في الفقه الإسلامي وإنما كان انصرافه للحديث الشريف وأشهر مدوّناته فيه كتابه العظيم (المسند). لكن تلاميذه هم الذين دوّنوا أقواله وفتاواه الفقهية[١]. قال ابن قيم الجوزية: (وكان رضي الله عنه شديد الكراهية لتصنيف الكتب، وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه ويشتد عليه جداً)[٢].

٢- لم يقدّر للمذهب الحنبلي في نشأته الأولى تلاميذ ينهضون به كما قدّر للمذاهب الأخرى، كما لم تسنح له الفرص لتولي منتسبيه ولاية القضاء حيث إن لولاية القضاء أثراً في نشر المذهب وشيوعه.

٣- نظراً لورع الإمام أحمد وتهيبه من الإفتاء فإنّ أكثر مسائله لم تكن حاسمة بل تعددت فيها الأقوال، ولم يظهر مرجحون بين الروايات التي صدرت عنه في الإفتاء، وهذا يعد من أسباب إعراض الشرّاح عن ذكر القول المعتمد للمذهب.

وهنا أقرر ما شاع بين مؤرخي الفقه الإسلامي أن المذهب الحنبلي إنما قام ونهضت قواعده على أيدي المقدسيين ابن قدامة وشمس الدين، وعلى ابن الجوزي وابن تيمية وابن قيم الجوزية، وهم ليسوا من الطبقة الأولى – تاريخاً – للمذهب الحنبلي وإنما هم من المتأخرين نسبياً، لذا نرى الكتب المتأخرة في شرح الحديث تذكر المذهب الحنبلي لتوافر مصادره بعد النهضة التي قام بها علماء الفقه الحنبلي كما أشرنا.

أما في المغرب فلم تيسر له أسباب الانتشار كما تيسرت للفقه المالكي والاهتمام بالموطأ عمدة المذهب مما لسنا بسبيل تفصيله.

الرابعة: يلاحظ أنّ الشرّاح من فقهاء الشافعية لهم اهتمام بالفقه الظاهري، وكذلك فقه المحدّثين. ويعزو الدكتور محمد بشار الفيضي ذلك إلى دواعٍ منها[٣]:

١- أنّ منهج الإمام الشافعي يميل إلى الأخذ بالظاهر وإيثار الحديث، ونقل عنه أنه قال: (الحديث على ظاهره وإذا احتمل عدة معانٍ فأولاها ما وافق الظاهر)[٤].

---

[١] محمد مصطفى شلبي، **المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي**، ١٥١.

[٢] ابن القيم، **أعلام الموقعين**، ٢٨/١.

[٣] د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ١٣٤.

[٤] القاسمي، **قواعد التحديث**، ٣٠٥.

٢- ما عرف عن الإمام الشافعي أنه ناصر المحدّثين، وكان من المعجبين بتلميذه أحمد بن حنبل إمام أهل الحديث، أما الظاهرية فقد أعجب داود الظاهري (مؤسس المذهب) بفقه الشافعي وشخصيته وألف كتابين في مناقبه[١].

الفرع الثاني: الفقه المذهبي:

مرت معنا فيما بحثنا صور سريعة تمثل خدمة المذهب لدى الشراح، وابتداءاً ليس بوسعنا القول إن هذه الخدمة تعد من المثالب لأنها لا تعدو أن تكون تعصباً للرأي واتباعاً للهوى.

فالأمر ليس كذلك – قطعاً – ولكن الذي يمكننا قوله، ونميل إليه باطمئنان أن خدمة المذهب كان تمثل انتصاراً للحق الذي اقتنع به الشارح كما أنه ليس بوسع الباحث – أي باحث – أن يتجاهل الثقافة العامة، ومستوى التحضر الذي يعيشه عصر الشارح فإنّ لذلك أكبر الأثر في التوجه العلمي العام. والواقع أنّ التمذهب – وهو ليس مثلبة في نظري – كان السمت العلمي والصورة الثقافية لعصور الشرّاح منذ أول شرح عثرنا عليه في متاحف العلم والفكر.

إن كل ذلك كان له أثره الواضح في شروح الحديث. ويمكن أن نستجلي خدمة المذهب من شروح الحديث الشريف من عرض النظرات الآتية[٢]:

الأولى: التزام الشارح بأصول مذهبه التزاماً مطلقاً، وتأصيل قواعد مذهبه من خلال الشرح.

الثانية: نلاحظ أن الشارح ينتصر لمذهبه فيما يعرض من مقارنات فقهية بين المذاهب. وتكاد تكون هذه الملاحظة عامة فيما كتبه الشرّاح باختلاف انتماءاتهم. وللتمثيل على ذلك:

- العيني والكشميري كانوا ينتصرون للمذهب الحنفي.
- وابن عبد البر والباجي والمازري ينتصرون للمذهب المالكي.
- والخطابي والنووي وابن حجر العسقلاني ينتصرون للمذهب الشافعي.
- وابن القيم وأقرانه كان انتصارهم للمذهب الحنبلي.

[١] ابن العماد، **شذرات الذهب**، ١٥٩/٢.

[٢] د. الفيضي، **الاتجاه الفقهي**، ١٤٦ – ١٥٣.

وللإنصاف نذكر أن الانتصار لم يكن عن هوى وإنما عن قناعة – من حيث العموم – تستند إلى سبب علمي من أسباب الترجيح. والانتصار هذا هو طابع عام للشرّاح، أما في التفصيلات الدقيقة فإننا نجد هناك ترجيحات لشرّاح متمذهبين يرجّحون فيها غير مذهبهم، وللتمثيل لا للاستقصاء نذكر هنا الآتي:

❖ الخطابي وهو شافعي المذهب، يذهب إلى وجوب التسبيح في الركوع والسجود وهو مذهب إسحاق بن راهويه. والخطابي في هذا الرأي يخالف مذهبه ومذهب عامة الفقهاء في كون التسبيح سنة وليس بواجب[1].

❖ النووي وهو شافعي المذهب يذهب إلى أنّ أكل لحم الجزور ناقض للوضوء مخالفاً مذهبه ومذهب جمهور الفقهاء[2].

الثالثة: اهتمام الشارح بنقل مذهبه استدلالاً وتقعيداً وتفريعاً، ومنحه من العناية ما لا يمنحه للمذاهب الأخرى. ويمكن أن نجد ذلك جلياً في شرح النووي على مسلم، والباجي في المنتقى. بل لوحظ أن الباجي يكتفي بعرض المذاهب الأخرى من غير بيان أدلتها، ولا يفعل ذلك في مذهبه.

الرابعة: تصحيح إلى ما نسب إلى المذاهب خطأً. وقد يحدث أن ينسب القول إلى غير قائله، والرأي إلى غير مذهبه. ويمكن أن نسوق للملاحظة هذه مثالين:

١- بدر الدين العيني في شرحه على البخاري يرد على الكرماني في نسبه قولاً للحنفية لم يورده على وجهه التام. فالكرماني نقل عن الحنيفة قولهم بعدم جواز اتخاذ المساجد في الدار المحجوبة عن الناس. فرد عليه العيني بأنّ الحنفية لم يذهبوا هذا المذهب. وإنما رأوا أنّ من اتخذ مسجداً في داره وأفرز طريقه يجوز ذلك ويصير مسجداً، فإذا أغلق بابه وصلى فيه فإنه يجوز مع الكراهة، وكذا الحكم في سائر المساجد[3].

٢- الكشميري في شرحه على البخاري صحح بعض الفتاوى والآراء التي تنسب إلى الحنفية خطأً بسبب سوء الفهم، أو بسبب العبارة الموهمة. قال الكشميري: "كم من مواضيع

---

[1] الخطابي، **معالم السنن**، ١/ ٢١٨.

[2] النووي، **شرح النووي على مسلم**، ٣ / ٤٨ – ٤٩.

[3] العيني، **عمدة القاري**، ٢٥٧/٣، وينظر ٣١٣/٧.

فعلت فيها مثل صنيعي في هذا المقام غيِّرت العنوان وأبقيت المسألة على حالها فإني أجد كثيراً من اعتراضاتهم علينا من هذا القبيل فإذا غيِّر العنوان اندفعت وطاحت وهذا كما قيل: والحق قد يعتريه سوء تعبير"[1].

الفرع الثالث: الشرّاح بين صنعة الحديث ومنهج الفقه:

يدور الحديث الشريف – كما هو معلوم لكل دارس – بين شكل فني يتعلق بالسند وإشكالاته، وطرقه، والمتن وزياداته أو نقصانه أو روايته بالمعنى ونحو ذلك. وبين مضمون يدعو إليه في العقيدة أو الأخلاق والتزكية أو الفقه والأحكام.

والشرّاح أمام هذين المنهجين (الشكل والمضمون) مختلفون في المنهج والعرض على النحو الآتي:

- ❖ شارح تغلب عليه صنعة الحديث.
- ❖ شارح يغلب عليه الفقه.
- ❖ شارح يوازن بين العلمين.

وقد سرد الإمام الخطابي في كتابه معالم السنن كلاماً طويلاً حسناً يصف فيه هذه المناهج الثلاثة.

فمن قوله: "ورأيت أهل العلم في زماننا قد حصلوا حزبين، وانقسموا إلى فرقتين: أصحاب حديث وأثر، وأهل فقه ونظر، وكل واحدة منهما لا تتميز عن أختها في الحاجة، ... لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالفرع، وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو قفر وخراب ...."[2].

ويمكن أن نمثل لهذه المناهج في شرح الحديث الشريف بالأعلام الآتية أسماؤهم:

أولاً : شرّاح تغلب عليهم صنعة الحديث. ومن هؤلاء:

١- ابن عبد البر: الفقيه المالكي. وله أكثر من شرح للحديث الشريف، والذي يمثل هذا المنهج – كما يلاحظ – هو كتابه التمهيد، ويمكن أن نتلمّس منهجه بالآتي:

[1] الكشميري، **فيض الباري**، ١/٤٧.

[2] ينظر الكلام بطوله في **معالم السنن**، ١/٤ –١٠.

❁ في المنهج الحديثي:

*- يعنى بالرواية وأسانيدها وطرقها.

*- يعنى بصحة الرواية أو ضعفها.

❁ في المنهج الفقهي:

*- يستنبط الحكم الفقهي بسجيته ومن غير أن يجهد نفسه في الاستنباط.

*- لا يعتمد التأويل الغريب فضلاً عن التأويل البعيد.

❁ له ترجيحات في الفقه تحكمها الآثار والروايات. وهذا النهج هو أقرب إلى صف المحدثين من إلى فئة الفقهاء [1].

٢- ابن حجر العسقلاني. الفقيه الشافعي، فهو على شهرته الفقهية ولكنه كان محايداً لمنهج المحدثين في الشرح. ويمكن أن نستجلي منهجه بالملاحظات الآتية:

❁ ينساق وراء الرواية الصحيحة فيأخذ منها الحكم حتى لو خالف استنباطه رأي مذهبه.

❁ له جهد في التوفيق بين الآثار المتعارضة. وهو إعمال فقهي حديثي في آنٍ واحد، وقل ما يفعله الفقهاء المتمذهبون [2].

ثانياً: شرّاح يغلب عليهم المنهج الفقهي. ومن هؤلاء:

١- أبو الوليد الباجي، الفقيه والقاضي المالكي، فهو محدّث فقيه لكن صنعة الفقهاء غلبت على منهجه الحديثي، ويمكن أن نستوضح ذلك في كتابه الشهير المنتقى في شرح الموطأ ونستجلي منهجه في الآتي:

❁ له عناية كبيرة بذكر الخلاف بين الفقهاء.

❁ له اهتمام واسع في تحرير مذهبه، وبيان مستنده من الأدلة.

❁ التزامه بسبل مقارنة مذهبه مع المذاهب الأخرى وترجيحه عليها ما أمكنه ذلك. وكما يقال الفقيه لاتعوزه الحجة [3].

---

[1] للتمثيل ينظر ابن عبد البر، **التمهيد**، ١ /٢٧٢- ٢٧٥.

[2] للتمثيل ينظر، ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، ٢٧٠/١.

[3] الباجي، **المنتقى**، ١٩٨/١.

٢- بدر الدين العيني الفقيه الحنفي، فهو محدّث فقيه لكن صنعة الفقهاء غلبت عليه وإن كانت دون مستوى الباجي، وكتابه الشهير عمدة القاري في شرح صحيح البخاري من شواهد هذا المنهج.

٣- ومثله كتاب الحافظ ابن عبد البر في كتابه الآخر غير التمهيد وهو (الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار) وهو من اسمه ينم على أنّه كتاب غلبت عليه صنعة الفقه وقد صرّح المؤلف بذلك في مقدمة الكتاب[١].

٤- ومن ذلك شرح العلامة ابن بطال على موطأ مالك. قال عنه حاجي خليفة (وغالبه فقه الإمام مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً)[٢].

ثالثاً: شرّاح وازنوا بين العلمين. ومن هؤلاء كما بدا لي:

١ - الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم.

٢ - الخطابي في شرحه على سنن أبي داود.

٣ - الحافظ العراقي في كتابه طرح التثريب في شرح التقريب.

٤ - الشوكاني في كتابه نيل الأوطار.

٥ - الصنعاني في كتابه سبل السلام.

وعلى الرغم من أنّ هدف الشرحين الأخيرين كان فقهياً إلا أنّ الصنعة الحديثية كان فيها معالم واضحة واستطراد يناسب المقام.

وللتفصيل مجال آخر لا تتسع له أضواء هذا البحث، والحمد لله ابتداءاً وانتهاءاً.

[١] ابن عبد البر، **الاستذكار**، ١/ ٢٢.

[٢] حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ٥٥٩/١.

نتائج الدراسة:

توصلت بهذه الدراسة إلى نتائج كثيرة، أذكر أهمّها وأبرزها، وهي كالآتي:

١– إنّ المنهج الفقهي في شرح الحديث كان له الاستئثار الأكبر من بين المناهج الأخرى، وقد ألمحنا إلى أسباب ذلك في صلب البحث.

٢– إنّ أقدم شرح وصل إلينا مخطوطه وطبع هو كتاب معالم السنن للخطابي شرح به سنن الإمام الحافظ أبي داود، أما الشروح التي قبله فقد حفظت لنا كتب التراجم والسير أسماءها وأسماء مؤلفيها لكنها ظلت مفقودة إلى الآن، ومن خلال تلمّس اهتمامات مؤلفيها فإنّ الدراسة توصلت بالظن الراجح إلى أنّ المنهج الفقهي كان هو السائد على تلك الشروح أيضاً.

٣– إنّ أقدم الشروح التي وصلت إلينا كانت إبّان التمذهب الفقهي وعصر التقليد، أما شروح عصر الاجتهاد فلم تظهر آثارها بكتاب مستقل. وهذا يستلزم بالضرورة أن تنصبغ الشروح الفقهية للحديث الشريف بطابع الزمن الذي ظهرت فيه، ولكن ذلك الخط العام كان يشير إلى مجتهدين واجتهادات وإن لم يشكلوا ظاهرة بارزة على المستوى العام.

٤– من حيث كون السنّة الشريفة المصدر الثاني للتشريع الإسلامي فإنّ الشروح الفقهية تحت ظلال السنّة وضوئها قدّمت للفقه الإسلامي خدمة جليلة عظيمة مزجت فيها المنازع الأثرية النصّية بالمنازع العقلية التعليليّة التي تهتم بالمقاصد والأهداف المنضبطة بمقاييس الوحي.

وكان للرصيد الفقهي المتنوّع الفضل في تأسيس قاعدة منهجية لهذه الشروح فجاءت على صورة بارعة من التوازن الذي ألمحنا إليه.

وهناك نتائج أخرى يلمحها الناظر ويقف عليها القارئ، وقد آثرت الاقتصار على المذكور تجنّبا للسرد الذي لا يناسب المقام هنا.

مسرد المصادر والمراجع

أبو حنيفة: حياته وعصره آراؤه وفقهه، العلامة محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٦٠م.

الاتجاه الفقهي لدى شرّاح الحديث، أطروحة ماجستير د/ محمد بشار الفيضي، غير منشورة مجازة من كلية الشريعة، جامعة بغداد، عام ١٩٨٩م.

الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، أبو عمرو يوسف بن عبد البر تحقيق: علي النجدي ناصف لجنة إحياء التراث العربي، الجمهورية العربية المتحدة .

الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٩٧٩م.

أعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.

تاريخ التشريع الإسلامي، للسبكي وآخرين، دار العصماء، دمشق، ٢٠٠١م.

تحفة الأحوذي، للمباركفوري، دار الكتاب العربي، بيروت.

تذكرة الحفاظ، الحافظ شمس الدين محمد أحمد الذهبي، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض ت: أحمد بكير محمود، مطبعة فؤاد ببيان وشركائه.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر بن عبد البر ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المطبعة الملكية، الرباط، ١٣٨٧هـ.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، برهان الدين إبراهيم بن علي بن فرحون، مصر ١٣٥١هـ.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار الرسالة، بيروت.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوق، دار الكتاب العربي، بيروت.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، المكتبة التجارية، بيروت.

شرح عقود رسم المفتي، ابن عابدين، المطبعة التجارية، مصر ١٩٥١م.

شرح النووي على مسلم، النووي: محي الدين يحيى بن شرف، دار الفكر، بيروت ١٣٩٣م.

طبقات الفقهاء، طاش كبرى زادة: عصام الدين أحمد بن مصلح، مطبعة نينوى، الموصل، ١٩٥٤م.

عارضة الأحوذي لشرح صحيح الترمذي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، دار العلم للجميع.

عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني: بد الدين محمود بن أحمد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

عون المعبود في شرح أبي داود، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، ت: عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية ط٢، ١٣٨٨هـ.

فتح الباري لشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني مكتبة الباري الحلبي، مصر ١٣٧٨هـ.

قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين ألقاسمي، ت: محمد بهجة البيطار دار إحياء الكتب العربية.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، محمد بن عبد لله الرومي المعروف بحاجي خليفة دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

مالك: حياته وعصره آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة دار الفكر العربي، ١٩٦٣ م.

المجموع شرح المهذب، محي الدين يحيى بن شرف النووي، المطبعة السلفية، المدينة المنورة

المدخل للتعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية بيروت.

المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط١٦، بيروت، ٢٠٠٣ م.

معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، المكتبة العلمية، بيروت.

مناقب الإمام أحمد بن حنبل، ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٣٩٣هـ.

المنتقى شرح الموطأ، القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة، مصر ١٣٣١هـ.

موسوعة الفقه الإسلامي، إشراف محمد أبو زهرة جمعية الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٣٧٨هـ.

نظم العقيان في أعيان الأعيان، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فليب حتي، المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك.

هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي دار الفكر ١٤٠٢هـ.